خطبة الجمعة

إلى جُفاة التجريح

فضيلة الشيخ

محمد سعيد رسلان

تاريخ إلقاء هذه الخطبة

الجمعة ٧ من جمادى الأولى ١٤٣٣ هـ الموافق ٣٠-٣-٢٠١٢ م

مكان إلقاء هذه الخطبة

بالمسجد الشرقي - سبك الأحد - أشمون - محافظة المنوفية - مصر

إن الحمدَ لله نحمده، ونستعينه ونستغفره، ونعوذُ بالله مِن شرور أنفسنا ومِن سيئات أعمالنا، مَن يهده اللهُ فلا مُضلّ له، ومَن يُضلل فلا هادي له، وأشهدُ ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهدُ أن محمدًا عبده ورسوله صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٧٠].

أمّا بَعْدُ؛ فإنَّ أصدقَ الحديثِ كتابُ الله، وخيرَ الهديِ هديُ محمد -صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم-، وشرَّ الأمور محدثاتها، وكلَّ محدثة بدعة، وكلَّ بدعة ضلالة، وكلَّ ضلالةٍ في النار.

أمّا بَعْدُ:

فإنّ مصطلحَ أهل السُّنة والجماعة يُطلق ويُراد به معنيان:

المعنى الأعمُّ: وهو ما يُقابِل الشيعة؛ فيُقال: المنتسبون للإسلام قسمان: أهلُ السُّنة والشيعة. وهذا المعنى يدخل فيه كلُّ مَن سوى الشيعة.

والمعنى الأخص: وهو يُقابِل المبتدعةَ وأهلَ الأهواء، وهو الأكثر استعمالاً، وعليه كُتُب الجرح والتعديل؛ فإذا قالوا عن الرجل: إنه صاحبُ سنّة أو كان سُنيًّا أو من أهل السُّنة ونحوَها، فالمرادُ أنه ليس من إحدى الطوائف المبتدعة كالخوارج والمعتزلة والروافض، وليسَ صاحبَ كلامٍ وهوى.

وقد ذكر اللالكائيُّ في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة» عن الإمامين أحمد وابن المدينيّ: أنّ مَن خاض في شيءٍ من علم الكلام لا يُعتبر من أهل السُّنة، وإنْ أصابَ بكلامه السُّنة حتى يدعَ الجدل ويُسلِّم للنصوص.

فلم يشترطوا موافقةَ السُّنة فحسب، بل التلقي والاستمدادَ منها؛ فمَن تلقّى من السُّنة فهو من أهلها -وإنْ أخطأَ-، ومَن تلقّى من غيرها فقد أخطأَ -وإنْ وافقها في النتيجة-.

فأهلُ السُّنة -بالمعنى الأعم- يدخل فيهم جميعُ الطوائف سوى الشيعة، وهذا نصُّ كلام شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى- في رده على الرافضيّ في «منهاج السُّنة النبوية»، من تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم -رحمه الله تعالى- في الطبعة الثانية، في المجلد الثاني، في الصفحة الحادية والعشرين بعد المائتين، قال شيخُ الإسلام -رحمه الله-: «فَلَفْظُ (أَهْلِ السُّنَّةِ) يُرَادُ بِهِ مَنْ أَثْبَتَ خِلَافَةَ الْخُلَفَاءِ الثَّلَاثَةِ، فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ جَمِيعُ الطَّوَائِفِ إِلَّا الرَّافِضَةَ - [قال شيخُ الإسلام -رحمه الله-: فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ جَمِيعُ الطَّوَائِفِ إِلَّا الرَّافِضَةَ] - وَقَدْ يُرَادُ بِهِ أَهْلُ الحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ المَحْضَةِ، فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ إِلَّا مَنْ يُثْبِتُ الصِّفَاتِ للهَّ تَعَالَى وَيَقُولُ: إِنَّ القُرْآنَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَإِنَّ اللهَ يُرَى فِي الآخِرَةِ، وَيُثْبِتُ القَدَرَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الأُصُولِ المَعْرُوفَةِ عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ.

وَهَذَا الرَّافِضِيُّ - [هذه تتمة كلام شيخ الإسلام -رحمه الله- في «منهاج السُّنة»] - جَعَلَ أَهْلَ السُّنَّةِ بِالِاصْطِلَاحِ الأَوَّلِ، وَهُوَ اصْطِلَاحُ العَامَّةِ، وَكُلُّ مَنْ لَيْسَ بِرَافِضِيٍّ، قَالُوا: هُوَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ.

ثُمَّ أَخَذَ - [يعني: الرافضيّ] - يَنْقُلُ عَنْهُمْ مَقَالَاتٍ لَا يَقُولُهَا إِلَّا بَعْضُهُمْ مَعَ تَحْرِيفِهِ لَهَا، فَكَانَ فِي نَقْلِهِ مِنَ الكَذِبِ وَالِاضْطِرَابِ مَا لَا يَخْفَى عَلَى ذَوِي الالبَابِ.

وَإِذَا عُرِفَ أَنَّ مُرَادَهُ بِأَهْلِ السُّنَّةِ السُّنَّةُ العَامَّةُ، فَهَؤُلَاءِ مُتَنَازِعُونَ فِي إِثْبَاتِ الجِسْمِ وَنَفْيِهِ، وَالإِمَامِيَّةُ أَيْضًا مُتَنَازِعُونَ فِي ذَلِكَ.

وَأَئِمَّةُ النُّفَاةِ هُمُ الجَهْمِيَّةُ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَنَحْوِهِمْ يَجْعَلُونَ مَنْ أَثْبَتَ الصِّفَاتِ مُجَسِّمًا». إلى آخر كلامه -رحمه الله-.

فتأمّل في كلامه -رحمه الله-: «فَلَفْظُ (أَهْلِ السُّنَّةِ) يُرَادُ بِهِ مَنْ أَثْبَتَ خِلَافَةَ الْخُلَفَاءِ الثَّلَاثَةِ، فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ جَمِيعُ الطَّوَائِفِ إِلَّا الرَّافِضَةَ».

فقولُه: «جَمِيعُ الطَّوَائِفِ إِلَّا الرَّافِضَةَ»، يعني: القدريةَ والمرجئةَ والأشاعرةَ والمعتزلةَ، بل والخوارج عند مَن لم يُكفِّرهم، بل ونصَّ شيخُ الإسلام -رحمه الله- على أئمة النُّفاة، وهم الجهمية من المعتزلة.

أفيجوزُ لأحدٍ أن يقول: ألم يكن عند شيخ الإسلام من عقلاء طلابه مَن يقول له: اتقِ اللهَ!! أفتجعلُ في أهل السُّنة القدريةَ والمرجئةَ والمعتزلةَ؟! إلى آخر ما قال الْمُشَنِّعُ -بغير حق، عامله الله بعدله-.

كنتُ قد قلتُ -نصًّا-: «وهو يعرف أنّ أهلَ السُّنة يُطلقُ وصفًا بالمعنى العام، فيدخل فيه أهلُ القِبلة سوى الروافض، فيدخلُ فيهم القدرية والمرجئة والخوارج والأشعرية والمعتزلة وغيرُهم من الجماعات والأحزاب والفِرق الحديثة، وهم السوادُ الأعظم الذي يُباهِي به المسكينُ!!».

فلم أقل: «وهم السواد الأعظم»، بل قلتُ: «وهم السواد الأعظم **الذي يُباهِي به المسكين!!** ».

ويقول: هل أنتم السواد الأعظم؟! العوام هم السواد الأعظم، وهم مع مَن تُبَدِّعُونَهم.

لقد ذهب الرجلُ إلى أنّ السوادَ الأعظم هم الجمهور الأكبر!! وجعلَ تلك الكثرةَ من علامات أهل السُّنة؛ فأرادَ بالسواد الأعظم الكَمَّ ولم يُرِدِ الوصفَ.

ففهمتُ مرادَه، وذهبتُ أنقضه عليه، فعادَ يقول: كيف تقول: إنّ السواد الأعظم هم أهل السُّنة بالمعنى العام؟! مع أنه هو الذي قال!!

وهذا -واللهِ- من أعجب العجب!!

قال -نصًّا-: «من علامات أهل السُّنة أنهم السوادُ الأعظم أو الجمهور الأكبر».. نَصُّ كلامه.

يعني أهلَ السُّنة -هذا من كلامه- لما ننظر إليهم يُصَنِّفُونهم بأنهم السواد الأعظم حتى في زمنٍ كانوا يتكلمون فيه على الغُربة، عندما يُقال: غُربة أهل السُّنة، يُقال يعني السُّنةَ الصافية.

ومعنى كلامه أنّ أهلَ السُّنة هم السواد الأعظم أو الجمهور الأكبر، وهذا معنى أهل السُّنة بالمعنى الأعم، وفيهم جميعُ الطوائف كما قال شيخُ الإسلام -رحمه الله.

وأمّا أهلُ الغُربة فهم أهل السُّنة الصافية -كما قال- وهم أهل السُّنة بالمعنى الأخص، فهل تشنيعُه يرجعُ عليه أولا يرجعُ عليه؟!!

ثم قال: عندما يُقال: السوادُ الأعظمُ أهلُ السُّنة، أي كلُّ مَن انتمى إلى أصول أهل السُّنة والجماعة، وإنْ كان عندهم معاصٍ، وإنْ كان عندهم مخالفاتٍ، وإنْ كان عندهم كذا -كما قال تمامًا: وإنْ كان عندهم كذا- طالما أنهم على أصول أهل السُّنة والجماعة يسيرون، هم السوادُ الأعظم.

إنْ أرادَ بقوله: «كلُّ مَن انتمى إلى أصول أهل السُّنة والجماعة» أي: لم يكن رافضيًا؛ فقد رجع إلى أهل السُّنة بالمعنى الأعم، وفيهم الطوائف -جميعًا كما مرَّ-، ويكون الإبهامُ في قوله: «وإنْ كان عنده كذا» يعني: البدع كالقدري والخُروجي والإرجائي وما أشبه.

وإنْ قال: بل الإبهامُ يعني ما دون البدع، وقولي: «كلُّ مَن انتمى إلى أصول أهل السُّنة والجماعة» أي: مَن ليس بمبتدِعٍ، فلا يَصْدُقُ عليهم -حينئذٍ- أنهم الجمهورُ الأكبر، ولا السوادُ الأعظم بمعنى الكثرة -كما أراد هو-، بل هم أهل السُّنة بالمعنى الأخص، وهم قليلٌ كما ذَكر في الغُربة.

ثم قال -إمعانًا في تقرير أنّ السوادَ الأعظمَ هم أهل السُّنة بالمعنى الأعم، وفيهم جميعُ الطوائف -كما مرَّ في كلام شيخ الإسلام -رحمه الله- نَصًّا-.. قال: نحن لو نسأل إخواننا الآن الذين يخالفون -كذا-: هل منهجكم -أنتم- هو السوادُ الأعظم؟!

الدعاةُ الذين تُبدِّعونهم -هؤلاء المبتدعة- أكثرُ العامة يتبعونهم، أكثرُ العامة في دُول العالم الإسلاميّ يتبعون هؤلاء العلماء الذين هم يُبدِّعونهم.

ثم قال: وأكثرُ الناس يتَّبعون هؤلاء، فأين السوادُ الأعظمُ والجمهورُ الأكبر؟!

إذًا كيف يكون هم السواد الأعظم؟! -يعني أهل السُّنة الذين يخاصمهم ويُشنِّع عليهم و يحاول أن يصرف الناس عنهم -عامله الله بعدله-.. فيقول: إذاً كيف يكون هم السواد الأعظم؟!

يعني أنّ الدعاة الذين انحرفوا عن الجادة، والذين ابتدعوا في دين الله -تبارك وتعالى- ما ابتدعوه يتْبعهم عوام الدُول الإسلامية، وهم كثرةٌ كاثِرة وفئةٌ غالبة، فهو يُباهِي بهم، يقول: من علامات أهلُ السُّنة أنهم السوادُ الأعظم.

يريدُ الكثرةَ ولا يريدُ الوصفَ، كما في كلام السلف فهو منه بعيدٌ!! هو عنه بِمَبْعَدَةٍ!! ولم يُرِدْهُ ها هنا -إطلاقًا-، والكلام معه إنما هو أَخْذٌ من كلامه هو.

هل أصرحُ من هذا في أنّ الرجل يريد بالسواد الأعظم الجمهور الأكبر والكثرةَ الكاثِرة -لا ما أراد السلفُ بالسواد الأعظم-؟!!

ومع ذلك فلا حرجَ عليه في هذا الاستعمال اللغويّ، ولكنْ لماذا يُشنِّع على مَن استعمله -فيما استعمله هو!!- وأراد به ما أراده هو، وأطلقه بمعنى الكثرة الغالبة والجمهور الأعظم، وذهب يُباهِي بذلك أهلَ السُّنة الخُلَّص، أهلَ السُّنة بالمعنى الأخص، ويقول: مَن معكم؟! هؤلاء الدعاة الذين تُبدِّعونهم -كما يقول- معهم السوادُ الأعظم وعوام الدول الإسلامية، وأنتم مَن معكم؟!

لا شكَّ في أنّ أكثرَ العامة في دول العالم الإسلاميّ هم من أهل السُّنة بالمعنى الأعم، وفيهم كثيرٌ يؤمن بأنّ العبرةَ بالقلب، وأمّا الأعمالُ كالصلاة وغيرها فليستْ بذاكَ، وهذا عينُ الإرجاء وتسمعه في كثيرٍ من الأماكن من كثيرٍ من الناس.

وفي أولئكَ العوام كثيرٌ يؤمن بالجَبْرِ وأنّ الإنسانَ لا يملك مشيئةً ما.

وفيهم كثيرٌ من الأشاعرة والماتُرِيدِيَّة، وهم عوامٌ وإنْ كانوا كذلك.

وفيهم كثيرٌ يعتقد في المقبورين، ويُثبِت لهم تصرفًا، ويذبحون لهم، ويطوفون بقبورهم، ويستغيثون بهم، ويخافونهم خوفَ السِّر.. إلى غير ذلك.

فهل كلُّ هؤلاء العوام من أهل السُّنة بالمعنى الأخص مع ذلك؟! أم هم من أهل السُّنة بالمعنى الأعم؟!

وفيهم جميعُ الطوائف -كما قال شيخُ الإسلام- فأين الفاقِرةُ التي ذكرها هذا الرجل؟!! وهي على فهمه، بكلامه هو أولى!

وأنا أدع لَمِن كان منصِفًا الحُكمَ على صنيع هذا الرجل، وسوء فهمه، واجترائه على الكذب وافترائه.

وقد قلتُ له: وأهلُ السُّنة بالمعنى الأعم -المقابِل للروافض- لا يَتوجه إليهم المدحُ الذي يخص أهلَ السُّنة بالمعنى الأخص، وهم الذين قال عنهم شيخُ الإسلام -رحمه الله- فيما نقلته -قَبْلُ- من «منهاج السُّنة»: «وقد يُراد به -أي بلفظ أهل السُّنة- أهلُ الحديث والسُّنة المحضة».

وهذا عِينُ ما أردته بالسلفيين الأقحاح، وأهلِ منهاج النبوة، يقول عنهم شيخُ الإسلام -رحمه الله-: «أهلُ الحديث والسُّنة المحضة».

فهذا إطلاقُ هذا اللفظ بالمعنى الأخص، أهل السُّنة والجماعة بالمعنى الأخص، هم أهل الحديث والسُّنة المحضة، هم السلفيون الأقحاح، هم أتباع منهاج النبوة.

لم يُرِد شيخُ الإسلام بأهل الحديث والسُّنة المحضة أنهم معصومون، ولا أنهم لا يُخطئون -وكذلك أردتُ بالأقحاحِ الذين ذهب يستهزأ بهم ويلمزهم-!!

لقد أراد شيخُ الإسلام أنهم بُرَآءُ من البدع، لا من المعاصي -وكذلك أردتُ- وسأكلِّمه بما هو مُولَعٌ به من شأن الصحابة -رضي الله عنهم-.. هل كان الصحابةُ -رضي الله عنهم- الذين أُقيم عليهم الحدُّ لبعض المعاصي أهلَ الحديث والسُّنة المحضة أو لم يكونوا؟!!

لا يسعكَ إلا أن تقولَ: بل كانوا.

فأقول: فهؤلاء هم الأقحاح، هم أهلُ السُّنة المحضة وإنْ وقع بعضُهم في بعض المعاصي -رضي الله عنهم.

أم كان مَن زنا وأُقيم عليه الحد -كما قلتَ- أو مَن زنا وستر اللهُ عليه، أو مَن شَرِبَ الخمرَ، ليس من أهل السُّنة بالمعنى الأخص؟!!

فعلامَ التشنيعُ لغير شيء؟!!

هذا مذهبٌ لا أرضاه لكَ ولا أحب أن تسلكه، أفلا يسعكَ ما وَسِعَ أهلُ العلم من قَبْلُ؟! وفيهم شيخُ الإسلام وأنتَ تُكْبِرُه وتحبه -كما تقول- فتعلمَ أنّ ما ذهبتَ إليه من الاستدلال عليكَ لا لكَ، فَتَرْعَوِي عن غَيِّكَ، وتعلمَ أنكَ عند الغَرْغَرَة إذا بلغتْ رُوحكَ الحُلْقُومَ لن ينفعكَ مَن تتصنع لهم زيًّا وحركةً وكلامًا -واللهُ الموعِد-.

قد كنتُ قلتُ لما ذكرتُ بعضَ ما قال في موسى وداود -عليهما السلام- وفي بعض الأصحاب -رضي الله عنهم-: «لو حُلِّفْتُ بين الرُّكن والمقام لحَلفتُ أنه ما أراد إزراءً ولا انتقاصًا»، فلمّا راح بعد تراجعه يدَّعِي أنه يتخذ الصحابةَ غرضًا بحُجة التربية، وذكر شيئًا يخص خِلقةَ علي -رضي الله تعالى عنه-، فقلتُ: «لا يكون ذلك إلا لمرضٍ في قلبه»، فظنّ أني رجعتُ عما ذكرتُ بشأن الحَلِف!! -وليس كذلك-.

لأنّ المرَض في القلب يكون بالشبهاتِ وغيرِها، وقد دخلتْ عليه الشبهة في مسألة التربية بالصحابة -رضي الله عنهم-.

وأنا أضربُ صَفْحًا عن قوله: لا تُشَرِّفني تزكيتُكَ.. قالها ثائرًا مُنفعلاً، فأقولُ له: « لا تعليق!!».

وأمّا أنتَ يا هذا فقل لي -بربكَ-: ما معنى قولِكَ إنكَ لو حُلِّفْتَ بين الرُّكن والمقام على أنّ مخالفكَ لا يريد انتقاصًا ولا إزراءً لحلفت؟!

مع ما تردده مما حلفتَ على حُسْن القصد فيه وعدم الإساءة به، وأنتَ تعلم أنّ ما تردده -مع ذكر قائله وتعيينه- لا يُراد بإسماع العامة إيّاه سوى التشنيعِ والتنفير!!

هل لو حُلِّفْتَ بين الرُّكن والمقام على أنكَ ما أردتَ بذكر ما ذكرتَ سوى التبرئة، ولم تُرِد تشنيعًا ولا تنفيرًا بمَرَّة.. تحلفُ؟!!

إلى الله المُشتكى وحده.

فمَن أولى بالوصف -الآن- الذي ذكره رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- في العائد عن هِبته كالكلبِ يَقِيءُ ثم يرجع في قَيْئِه.

يدَّعِي أني لم أقبل منه كلمةَ حقٍ واحدة قالها!! ونَسِيَ أني فرحتُ وهنّأته على إقلاعه عن تلك العادة السيئة التي كان اعتادها، وهي «وضعُ إصبعه في فيه!!».

وهاأنذا أحمدُ له تصحيحه لدعائه الذي كان ينقلب عليه وهو لا يعلم؛ فقد رجع عن «الحَزَنِ» إلى «الحَزْنِ» -وحَسَنًا فَعَل-، ولكنه اعتذر بقوله: «لسنا عربًا (أقحاحًا)».

استخدمَ هنا (الأقحاحَ) التي تهكَّم بها على أهل السُّنة هناك، وعُذْرُهُ أقبحُ من ذنبه!! لأنّ الخطأ لم يكن في كلامه هو حتى يقولَ ذلك، بل هو في كلام الرسول!! -صلى الله عليه وآله وسلم-.

فإنْ كنتَ تقصد بأنكَ لستَ من العرب الأقحاح، فلكَ أن تُخطئَ في كلام الرسول -صلى الله عليه وسلم- بما يُغيِّر المعنى؟!! فهل هذا من شأن المُحَدِّثين؟!!

وإنْ كنتَ تريد أنّا لا نسلَم من اللحن، فهذا مُسَلَّم، ولكني أخشى عليك من قول الأَصْمَعِيّ الذي رواه ابنُ الصلاح في «المقدِّمة»، وابنُ حبّان في «روضة العقلاء»، وغيرُهما، قالا: «إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَى طَالِبِ العِلْمِ إِذَا لَمْ يَعْرِفِ النَّحْوَ أَنْ يَدْخُلَ فِي جُمْلَةِ قَولِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-: «مَنْ كَذِبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

قالَ الأصمعيُّ بعد أن ذكر الحديث: «لأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَلْحَنُ -صلى الله عليه وآله وسلم- فَمَهْمَا رَوَيْتَ عَنْهُ حَدِيثًا وَلَحَنْتَ فِيهِ كَذَبْتَ عَلَيْهِ!!». -صلى الله عليه وآله وسلم-.

لأنه لم يكن يلحن، فمهما رويتَ حديثًا عن الرسول -صلى الله عليه وسلم- ولحنتَ فيه؛ فقد كذبتَ على الرسول؛ لأنه لم يكن يلحن.

قال الخطيبُ في «الجامع»: «الَّذِي نَذْهَبُ إِلَيْهِ رِوَايَةُ الحَدِيثِ عَلَى الصَّوَابِ وَتَرْكُ اللحْنِ فِيهِ وَإِنْ كَانَ قَدْ سُمِعَ مَلْحُونًا؛ لِأَنَّ مِنَ اللحْنِ مَا يُحِيلُ الأَحْكَامَ وَيُصَيِّرُ الحَرَامَ حَلَالًا وَالحَلَالَ حَرَامًا».

وقال -رحمه الله-: «فَيَنْبَغِي لِلْمُحَدِّثِ أَنْ يَتَّقِيَ اللحْنَ فِي رِوَايَتِهِ؛ لِلْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا وَلَنْ يَقْدِرَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ دَرْسِهِ النَّحْوَ وَمُطَالَعَتِهِ العَرَبِيَّةِ».

وما راجعته إلا فيما يُحِيل المعنى كـ «الحَزْنِ»، و«الحَزَنِ»؛ فإنه بخطئه في ذلك يدعو على نفسه من حيث يريد أن يدعوَ لها!!

وقد يُحملُ عنه الحديثُ مَلْحُونًا؛ فتجد جموعًا من جموع المخدوعين يدعون على أنفسهم من حيث يحسبون أنهم يدعون لها!!؛ فيقول قائلهم: اللهم لا سهلَ إلا ما جعلته سهلاً، وأنتَ تجعل «الحَزَنَ» -إذا شئتَ- سهلاً.

و«الحَزَنُ»: ضدُّ الفَرَح والسرور.. وأنتَ تجعل «الحَزَنَ» -إذا شئتَ- سهلاً.

وأما «الحَزْن»: فهو الوَعْر الصعب، وهو ضد السهل.. وأنتَ تجعل «الحَزْنَ» -إذا شئتَ- سهلاً.

ما راجعته إلا فيما يُحيل المعنى ويُغيِّره ويقلبه.

وأراجعه في قوله عن عيسى -عليه السلام- هو «رَوْحُ الله»، هكذا نطقها وكررها، وهو خطأٌ قبيحٌ ومردود، وليس هو المراد من الحديث، إنما هو «رُوُحُ الله».

وفَرْقٌ عظيمٌ بعيدٌ بين «الرَّوْحِ»، و«الرُّوحِ».. والمرادُ في الحديث: «الرُّوح» -لا «الرَّوْح»-.

«الرَّوْحُ»: رحمةُ الله، وراحةُ النفس وسرورها، ونسيم الريح أو الريح اللينة.

وقوله -تعالى-: ﴿**وَلَا تَيْأَسُوا مِنْ رَوْحِ اللهِ**﴾ [يوسف: ٨٧]، أي: من رحمته.

وقوله -تعالى-: ﴿**فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ**﴾ [الواقعة: ٨٩]، أي: فرحةٌ وسرورٌ، أو رحمةٌ من الله.

و«الرُّوحُ» -بالضم-: ما به حياةُ النفْس.

وقد أضاف -تعالى- رُوحَ آدم إليه، فقال -تعالى-: ﴿**فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي**﴾ [الحجر: ٢٩]، [ص: ٧٢].

وأضاف رُوحَ عيسى -عليه السلام- إليه، فقال -تعالى-: ﴿**وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا**﴾ [التحريم: ١٢].

وأضاف بعض مخلوقاته -تعالى- إليه، كقوله -تعالى-: ﴿**وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالقَائِمِينَ**﴾ [الحج: ٢٦]. (**بَيْتِيَ**): فأضاف البيتَ إليه.

وقال -تعالى- عن رسوله صالحٍ -عليه السلام-: ﴿**فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا**﴾ [الشمس: ١٣]، فأضاف الناقةَ إليه.

المضافُ إليه -تعالى- نوعان:

أحدهما: ما يكون مُنفصلاً بائنًا عنه قائمًا بنفسه أو قائمًا بغيره؛ فإضافته إلى الله -تعالى- إضافةُ خَلْقٍ وتكوين، ولا يكون ذلك إلا فيما يُقصد به تشريفُ المُضاف أو بيانُ عظمة الله -تعالى- لعظم المُضافِ، فهذا النوعُ لا يُمْكِن أن يكون من ذات الله ولا من صفاته.

أما كونُه لا يُمْكِن أن يكون من ذات الله -تعالى-؛ فلأنّ ذات الله -تعالى- لا يُمْكِن أن تتجزأَ أو تتفرق.

وأما كونُه لا يُمْكِن أن يكون من صفات الله؛ فلأنّ الصفةَ معنى: الصفةُ معنًا في الموصوف، لا يُمْكِن أن تنفصل عنه كالحياةِ والعلمِ والسمعِ والبصرِ وغيرِها؛ فإنّ هذه الصفاتِ صفاتٌ لا تُباين موصوفَها.

فمن هذه النوع: إضافةُ الله -تعالى- رُوح آدم وعيسى إليه، وإضافةُ البيت وإضافةُ الناقة إليه.

فرُوح آدم وعيسى قائمةٌ بهما وليست من ذات الله -تعالى- ولا من صفاته -قطعًا-، والبيتُ والناقةُ وغيرُهما من المُضافات أعيانٌ قائمةٌ بنفسها ليست من ذات الله -تعالى- ولا من صفاته.. هذا هو النوعُ الأول.

النوعُ الثاني من المضاف إلى الله -تعالى-: ما لا يكون مُنفصِلاً عن الله، بل هو من صفاته الذاتية أو الفعلية كوجهه -تعالى- ويده، وسمعه، وبصره، واستوائه على عرشه، ونزوله إلى السماء الدنيا ونحو ذلك.

فإضافته إلى الله -تعالى- من باب إضافة الصفة إلى موصوفها، وليست من باب إضافة المخلوق والمملوك إلى خالقه ومالكه.

وبهذا يتضحُ معنى أنّ عيسى -عليه السلام- «رُوحُ الله»، لا «رَوْح الله».

وقد ذكرتُ أني لا أراجعه إلا فيما يُحيل المعنى من كلام المعصوم -صلى الله عليه وآله وسلم-، وأذكر أنه في أُوَلى حلقاته أو ثانيتها في قصة الغلام -غلام الأخدود- الذي أخذ الحجرَ وقصد الدابةَ يريدُ أن يعلمَ: أَأَمْرُ الساحرِ أحبُّ إلى الله -تعالى- أم أمرُ الراهبِ؟

قال «أبو الفتن»: إنّ الغلامَ قال: اللهم إنّ كان أمرُ الراهب (أحبُّ) إليكَ.. وراح يُكرِّر (أحبُّ) بالرفع!! وهو لا يعطي المعنى المراد، ولا هو في رواية الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم-.

فهذا -كلُّه- دلالةٌ على عدم التمكن من الفن الذي يتعرض له الرجل!! ومع ذلك نحن في زمانٍ صار فيه الشهرةُ يدخل في كل شيء بأساليبها الإعلامية حتى فيما يتعلق بولاية الله -رب العالمين-!!، فيمكن أن يصير الرجلُ وليًا بالإعلام وحده!! فيُمسح عليه، ويَمسح الماسح على جسده، أو ما استقبل منه، أو يمسح على سيارته.

وقد ذكّرنا هذا بما كان من أمر الأخطل، كانت امرأته حاملاً مُتِمًّا -وهو نصرانيٌّ من تَغْلِبَ- فقال لامرأته -وقد رأى القِسَّ على حماره-: الحقي به فامسحي عليه حتى يُباركِكِ، والمرأةُ لا تستطيع لحملها بثقله، فاشتدتْ وشدّتْ وجدّتْ ثم عادتْ، فقال: ما صنعتِ؟ قالت: ما أدركتُ إلا ذيلَ حماره!! قال: لا بأسَ، هو وحماره سواء!!

إحقاقًا للحق، هاأنذا أعلمه أني فَرِحٌ لتحذيره من ذلك الناقض للإسلام الذي عِبْتُ عليه انشغالَه بالسَّفاسِف عنه، فالتفتَ إليه وعاب ما عبته على مَن ذكر جنازة الإمام أحمد، ومَن ضيَّع أصل الولاء والبراء، وإنْ لم يَعِبْ على مُضيفيه بكلمةٍ!! وهم من أكثر الإسلاميين تضييعًا لأصل الولاء والبراء!!، ولم يَعِبْ عليهم بكلمة.

وأنصحه ألا يُعرِّج في مثل هذا المقام في التحذير على الاحترازات التي احترز؛ فنسف بها وبافتراضاته: فيمَن يصون الوطن، ولا يضر البلد، ولا يستورد الأسلحة لحرب المسلمين، فنسفَ بهذه الاحترازات الباردة ما أصَّل قَبْلُ من عقيدة الولاء والبراء.

الرجلُ «دُبلوماسيّ» لا يريد أن يُغضبَ أحدًا!!

هذا التفصيلُ مَعِيبٌ في هذا الموطن؛ لأنه يُوهِن المراد كالإجمال في موضع البيان كما في قوله في تجويز ما كان قَبْلُ يُحرِّمه: «فيه علماء أجازوا الانتخابات، وعلماء أجازوا الأحزاب، وهناك مَن أجاز انتخابَ الكافر الأقل كُفرًا من آخرَ ينافسه». إلى آخر كلامه..

المطلوبُ في هذا الموطن التفصيل والبيان: مَن هم هؤلاء العلماء؟! وما هي فتاواهم؟! وهل لهم ما يُعارِضها؟! وإذا وُجد، هل هو سابقٌ أو لاحق؟! وهل لآخرين من أهل العلم ما يُعارضُ أقوالَ هؤلاء؟! وأيُّ الفريقين أرجحُ قولاً وأَسَدُّ نظرًا؟! وكيف نجمعُ إذا وقع التعارضُ؟! إلى غير ذلك.

يا أيها الرجلُ الظالمُ نفسَه، اتقِ اللهَ ربكَ، وتُبْ إليه، واعلمْ أنّ كلَّ مَن ضلَّ ومَن يضل بتلبيساتكَ ومسلككَ، فعليكَ من الوِزر مثلُ أوزارهم من غير أن ينقصَ من أوزارهم شيءٌ.

والزم حدَّكَ، ولا تعدو قدْركَ، واعلم أنّ الله -تعالى- لم يُنعِم عليكَ -وهو تعالى فعّالٌ لما يريد- بعقلٍ قويٍّ مُدْرِك!! فاحذر -دائمًا- سوءَ فهمكَ، والتمس بطانةً صالحةً تَعِظُكَ وتُراجعكَ وتُصحِّح لكَ أخطاءكَ.

واعلم أنّ مَن قدحَ فيكَ بالحق خيرٌ لكَ ممن مدحكَ بالباطل، وأنّ مَن أرشدكَ إلى موطن عُوَارِكَ وزللك أنفعُ لكَ ممن زيّن لك عَيبكَ وخَطَلَكَ.

يا أيها الرجلُ الظالمُ نفسَه، إيّاكَ والمُكابَرة؛ فإني كلما ضيَّقتُ عليكَ تملَّصْتَ، وليس هذا من شِيَم أهل العلم ولا من أصول المنهج العلميّ.

ومن حِيَلكَ في تملُّصكَ أنْ تدَّعِيَ أنّ في كل ما يُعرَضُ عليكَ من المسائل خلافًا!! فمهما ذُكرَ لكَ من دليلٍ، قلتَ: هذه مسألة خلافية!!

والخلافُ عندكَ كله عمليًا سائغ، ويسع المُختلِفَيْن أن يذهب كلٌّ إلى رأيه بلا نكير.

تأتي بكلامٍ للشيخ الفوزان، ويُصاحِب الصوتَ عرضٌ لصورة له إمعانًا في الإقناع الإعلاميّ وما جئتَ به من كلامٍ تعرضه على أنه قولُ الشيخ -لا قولَ له سواه-.

فإذا جئتكَ بنقيضه -وهو متأخِّرٌ عنه- اعتذرتَ بأنكَ لم تعلم، وبأنكَ لا تعلمُ كلَّ شيءٍ، وأنّ هذه المسألة اجتهادية.

وما هكذا يكون البحث العلميّ، ولا يكونُ الإنصاف إذا كنتَ تبذل ما تبذله من الوقت والجَهْد -أو يُبذلُ لأجلكَ- من أجل أن تجمعَ نصوصَ شيخ الإسلام وغيره في غير ما هو موطنٌ للنزاع، أفلا تجعل قليلاً من الوقت لجمع أقوال أهل العلم المعاصرين في النوازل والأحداث التي تتعرض للكلام فيها بغير حقٍّ ولا استحقاق.. أهكذا يكون البحث العلميّ؟!

ينبغي أن تجمعَ إلى كلام الشيخ الألبانيّ وغيرِه ممن جئتَ بكلامهم كثيرًا من أقوالهم في المسألة -عينها- ثم تُجرِي قواعد أهل العلم وأصول المنهج العلميّ في النظر في تلك الأقوال؛ لتخرجَ بقول الشيخ الذي هو قولُكَ -لا الذي تُقَوِّله إياه!!-.

وأما غِيابُ الإنصاف في أنكَ يأتيكَ التفصيل والبيان الذي جئتَ به أنتَ مُجْمَلاً.. فنأتيكَ بالتفصيل والبيان؛ فتُكابِر وترد ذلك بأنكَ جئتَ بالمُفصَّل، وجاء مُعارِضُكَ بالمُجْمَل؛ فإذا رُوجعتَ ادّعيتَ أنّ مَن يخالفكَ لا يدري المُجْمَلَ ولا المُفَصَّل!! ولا هو راسخُ القدم في منهجه!!

بصنيعكَ هذا ولما هو قريبٌ منه أخواتٌ وأخواتٌ؛ فاتقِ اللهَ ربَّكَ، واعلم أنّ القولَ على الله -بلا علمٍ- أكبرُ المحرَّماتِ تحريمًا، وهو عَينُ الكذب على الله -تعالى-، قال -تعالى-: ﴿**قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالبَغْيَ بِغَيْرِ الحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ**﴾ [الأعراف: ٣٣].

والقولُ على الله -بلا علمٍ- أشدُّ هذه المُحرَّماتِ تحريمًا وأعظمها إثمًا، ولهذا ذُكر في المرتبة الرابعة من المحرمات التي اتفقتْ عليها الشرائعُ والأديان.

لا تُباحُ بحال!! بل لا تكونُ إلا محرَّمة.

القولُ على الله -بلا علم- ليس كالميتة والدم ولحم الخنزير، فهذه تُباحُ في حالٍ دون حالٍ، وأما القولُ على الله -بلا علمٍ- فلا يُباحُ -إطلاقًا-، هو أشدُّ المحرمات تحريمًا، وهو عَينُ الكذب على الله.

ولم يُبحِ اللهُ -رب العالمين- لأحدٍ أن يتقوَّلَ عليه، ولا لرسولِ الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وحاشاه-.

أيها الرجلُ الظالمُ نفسَه، إني لكَ ناصحٌ وعليكَ مُشْفِقٌ، وأُصارِحُكَ.. أنتَ ضعيفُ العقل، فاسدُ التصور؛ فدعكَ من التأصيل والتنظير، والإضلال والتضليل، واشتغل بما ينفعكَ في دنياكَ وأُخراكَ؛ حتى لا تقولَ على الله -بلا علمٍ-.

وهاكَ دليلاً على ضعف عقلكَ، وآخرَ على فساد تصوُّركَ:

فأما الدليلُ على ضعف عقلكَ: فقد قلتُ لكَ -نصًّا-: «لَعْنُ المُحْدِثِ المُعَيَّنِ أحدُ القولين عند أهل العلم»، وقلتَ -أنتَ-: «أعلمُ أنّ في المسألة تفصيلاً».

وأحدُ القولين عند أهل العلم -وهو يعلم أنّ في المسألة تفصيلاً- فلماذا رُحْتَ تَشْغَبُ على مخالفكَ بغير حق -وهو إنْ لَعَنَ مُسْتَحِقًّا للعن لا يكون مُسيئًا-؟!!

وهل إذا لَعَنَ مُعَيَّنًا لا يكون له سلفٌ من أهل العلم -وقد أتى المُعَيَّنُ بموجِب اللعن-؟!!

لماذا لم تجعل هذه المسألة كجملة المسائل التي تسوقُ فيها الأقوال المتعارضة، ولا تجمع بينها، ولا تُرجِّح، ولا تقولُ بنسخٍ، وإنما تقول: «هذه مسألةٌ خلافية، ولا يُشَنَّعُ على المخالِف؟!! ».

لماذا لم تُجْرِ قاعدتكَ هذه على هذه المسألة؟!! ورُحْتَ تَهْضِبُ بكلامٍ إعلاميٍّ يستجلبُ شفقة المشاهِدِ ورأفته كأنكَ تمثِّل فصلاً في روايةٍ على مسرحٍ يتطلع إليكَ نَظَّارَتُه.. لماذا يعجز عقلُكَ عن فهم واضح الكلام وصريح القول؟!!

لقد ذكرتُ لكَ أنّ لَعْنَ النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- المُحْدِثَ ومَن آواه.. قولُه فيه -صلى الله عليه وسلم- «لَعَنَ اللهُ مَن آوَى مُحْدِثًا». «لَعَنَ»: يُحتمل أن تكون خبرية، فهو يُخبر -صلى الله عليه وسلم- بوقوع اللعن على مَن آوَى مُحْدِثًا، وهو -صلى الله عليه وسلم- الصادقُ المصدوق، فهو كما قال -صلى الله عليه وآله وسلم-.

فهو كما قال.. يعني: هذا الأمر كما قال الرسول -صلى الله عليه وسلم- أنّ مَن آوَى مُحْدِثًا فهو ملعون.

هو كما قال؛ لأنه الصادقُ المصدوق، وهي خبرية.. جعلَ الضميرَ، فهو - في قولي- فهو كما قال عائدًا عليه هو!!، وذهب يقول: يلعن المُعَيَّن -يقصد نفسَه-.

وأمّا ذهابكَ إلى أنّ اللعنَ لا يكون الوعيدُ به مُتحَقِّقًا إلا في الآخرة؛ فهذا باطلٌ مردودٌ.

فأما الوعيدُ بالنار؛ فأخرويّ، ولا يُعَيَّنُ لجواز التوبة النصوح أو الحسنةِ الماحية أو المصيبةِ المكفِّرة للذنب.

وأما اللعنُ؛ فإنه يتحقق في الدنيا إذا تحقق مُوجِبه، ويرتفع إذا ارتفع موجِبه، وأما في الآخرة فلابد من توفر الشروط وانتفاء الموانع.

فأين هذا -كلُّه- من تخليطكَ وقولِكَ: هل يعلم أننا سنموتُ على تلك الحال؟!

الجوابُ: لا تعليق!!

وأما فسادُ تصوِّرِكَ؛ فيدلُّ عليه خيالُكَ المريضَ فيما يخص يُوسف -عليه السلام-، لقد ذكرتَ أمرًا كبيرًا لا دليلَ عليه البتة، بل الدليلُ على ضده!!

لقد رُحْتَ تُثْبِتُ أنّ يُوسف كان يخص الملكَ بعطاءٍ فيه تجاوز!!، وأنّ يُوسف -عليه السلام- كان يُمرِّر تلكَ المفسدة أو المخالَفة لما هو أصلحُ وأفضلُ، ودليلُه على ذلك يُضحِكُ الثَّكْلَى!!

لقد تصوَّر أن مصرَ عندما كان يُوسف -عليه السلام- على خزائن الأرض في السَّبْع العِجَاف كانتْ تُعاني من مجاعة!!

تصوُّره هذا جعله يذكر عمرَ بن الخطاب عامَ (الرَّمَادَة)، وافترض أنّ الملِكَ لو كان يُعطى بالعدل لعانى من الجوع كما عانى الخليفةُ الراشد عمر: تُقَرْقِرُ بطنُ عمر ولا يُبالي، ويكون الملِك قد عانى سبعَ سنين!!، أما عمر فقد عانى سنةً واحدةً، ولما لم يكن ذلك مقبولاً، فلا شكَّ أن يُوسف -يقول- كان يُعطي الملِك فوق ما هو له!! وهو إنْ كان مُجافِيًّا للعدل!! إلا أن يُوسف تحمَّله لمصلحةٍ أكبر.. إلى آخر تخليطه.

هذا التصوُّرُ المريضُ من أين؟!!

من سَمَادِيرِه!!

من خيالاته!!

من هَلاوِسِه!!

مصرُ لم تُعانِ مجاعةً على عهد يُوسف -عليه السلام- بل كان قيامه على خزائن الأرض إنقاذًا لها من ذلك، وأهلُ بادية الشام وغيرِها كانوا يرحلون إلى مصر للمِيرَة، وما أتى أخوة يُوسف إلى مصر إلا لتحصيل الطعام والزاد.. فأين عامُ (الرَّمَادَةِ) الذي كان على عهد يُوسف؟!!

ومن العدل المُتقرِّر لدى الناس في العالَم أنْ يُعطى الملِكُ أو الأميرُ أكثرَ مما يُعطى آحادُ الرعية، وقد فرض عمر للولاة أكثر مما فرض لغيرهم؛ رعايةً لأحوالهم إذ يغشاهم الناس وتقصدهم الوفود.. فما هو الدليلُ على ما ذهب إليه من خيالاته؟!!

وضُمَّ إلى هذا قصة النجاشيّ، وفهمَهُ لها.. وعلى هذا وأمثالِه من مِثْلِ: «بعد أنْ كنتُ أرى» .. «اليومَ أرى!!».

ترى أو لا ترى.. هذا لا يعنينا، وإنما نحن نبحث عن: قالَ اللهُ، قالَ رسولُه، قالَ الصحابةُ، فلترَ أنتَ ما شئتَ!!

هي هَلاوِسُ بصرية!! فترى خيالاتٍ وشُخوصًا كأنها من العفاريت!! هذا أمرٌ يخصُّكَ.

«بعد أنْ كنتُ أرى» .. «اليومَ أرى!!».. يُؤسِّس بهذا للسياسة الشرعية، ويبني على ذلك الأحكام.

يقول: لقد تغيَّر الواقعُ، وتغيَّرتِ المعادلة، ودخل في المعادلة أُناسٌ لهم عداءٌ واضحٌ للمسلمين -لم يدخلوا من قبل-.

كانوا في كوكبٍ آخر!! ثم هبطوا علينا بعد (الربيع)؟!!

وعليه، فهو يقفز فوق أصل المسألة؛ ليقولَ: تقديرُ المصالح والمفاسد في الدخول وعدم الدخول مسألةٌ اجتهادية!!

إذًا لا يُثَرِّبُ أحدًا على أحدٍ: قلْ ما شئتَ!! وليقل غيرُكَ ما شاء!! وأنتَ على صوابٍ!!، وهو على صوابٍ!!.. أمّة المجتهدِين!!

مسألةٌ اجتهادية لا يُعقَد عليها ولاءٌ ولا براءٌ بين الصادقين -لا بل بين الكاذبين- أما بين الصادقين فيُعقَد عليها ولاءٌ وبراءٌ.

لقد أسس الرجلُ بُنْيَانَه السياسيّ على شَفَا جُرْفٍ هَارٍ، وراح يذكر باقتضابٍ أدلةَ المانعين وأدلةَ المجيزين، وكأنه يتكلم عن مسألةٍ من مسائل الفقه لا مساسَ لها بالعقيدة!! ولا يُعقَد عليها ولاءٌ وبراءٌ!!

لقد صارتِ «الديمقراطيةُ» مُسْتَأْنَسَةً!! لها «آلياتٌ» أشهرتْ إسلامَها!!، وتنتظرُ رُوحَ «الديمقراطية» نفسَها.

«الآليات» أسلمتْ!! وهي في انتظار رُوحَ «الديمقراطية» لتُعلِنَ إسلامَها -أيضًا-!!

وصارتِ «الانتخاباتُ» وسيلةً صالحةً،

و«الأغلبيةُ» تُمْضِي رأيَها!!

و«الأحزابُ» من كتائب الجهاد في سبيلِ الله!!

و«الوقوفُ في صفوف الناخبين» أفضلُ من الوقوف في الصلاة بين يديّ الله في قيام الليل!!

فصار مبدأ «السيادة» ظاهرًا عالي الراية، وصار أهلُ السنَّة ومَن يعادون السنَّة أولياءَ اليوم!! بعد أن كانوا أعداءَ الأمس، ونُحِّي -لأجل السياسة- أصلُ الولاء والبراء، وصارتِ «الحزبياتُ» من سُبُل الائتلاف!! بعد أنْ كانت من وسائل الهدم والتفريق ومن وسائل الاختلاف.

ونَسِيَ الرجلُ ما سَطَرَهُ في «السِّرَاج».. ونسألُ اللهَ -رب العالمين- أن يعصمنا من الزيغ والضلال، وأنْ يُحسنَ لنا الخِتامَ أجمعين، إنه على كل شيءٍ قديرٍ.

الخطبة الثانية:

الحمدُ لله -رب العالمين-، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له هو يتولى الصالحين، وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- صلاةً وسلامًا دائمين متلازمين إلى يوم الدين.

أما بَعْدُ:

فإنّ هذا الرجل الشَّاغِبَ على أهل السنَّة المُريدَ تفريقَ جمعِهم وتشتيتَ صفوفهم، واللهُ -عز وجل- حَسِيبُه، وهو الذي يُنجِّي أهلَ السنَّة من كيده ومكره.

هذا الرجلُ يقول في «السِّراج» في الفِقرة «الستين ومائة»: «وقد جُرِّبَ أنّ **التعاونَ مع (أهل البدع والحزبيات)** في مجال الدعوة إلى الله -عز وجل- **يكون ضررُه أكبرَ من نفعه** في مواضعَ كثيرة؛ لأنهم يسعَون سعيًا حثيثًا بالصور الظاهرة والخفية لاستغلال جهود ومكانة أهل السنَّة لنصرة ما هم عليه؛ **فَلْيُتَنَبَّه!!**». اهـ

نعم، فلتتنبه أنتَ!!

لقد نَسِيَ قولَه في الفقرة بعدها: «وأدعو إلى عقيدة ومنهج أهل السنَّة والجماعة؛ فأدعو إلى السنَّة بلا تشنيع، وأدعو إلى الاجتماع بلا تمييع، وليس من التشنيع التحذيرُ من الباطل وأهلِه كما كان عليه سلفُ الأمّة». اهـ

إلى أنْ قال: «وليس المقصودُ بالاجتماع عَمَلَ «الأحزاب» العصريّة، والكُتل السرية التي فرَّقتِ الأمّة!!». اهـ

وَنَسِيَ قولَه في الفقرة «الحادية والثمانين ومائة»: «وأرى أنه يجب على أهل السنَّة والجماعة أنْ يكونوا أمّةً واحدةً: لا يجوزُ التفرُّق والتحزُّبُ فيما بينهم، بل يجب أن يكونوا صفًا واحدًا على عدوهم، وأمّا الكُتل السرية والبيعات التي يُسمُّونها بالبيعات الدعوية؛ فهي من أسباب الفُرقة والفتنة!!». اهـ

وَنَسِيَ قولَه في الفقرة بعدها: «ولا أرى صحةَ المقولة المشهورة: إنّ تعددَ الجماعات الإسلامية ظاهرةٌ صحيّةٌ، أو أنها خُطوةٌ للجماعة الكُبرى». اهـ

لا يرى صحة هذا المقولة، قال: «لأنها جماعاتٌ متعارِضةٌ متضاربةٌ، كلٌّ منها يهدم ما بناه الآخرُ ظاهرًا وباطنًا».

إلى أن قال: «والذي أعتقده أنه يجب على الجميع أن يرجعوا لأهل العلم **وأنْ ينقضوا** هذه الحزبيات التي ما أنزل الله بها من سلطان!!». اهـ

الآن ينصرُ الأحزابَ!! ويقولُ: «هناكَ علماء أجازوا الأحزاب وأفتوا بذلك!! وأجازوا الحزبيات وأفتوا بذلك!!».

وهذا كلامُه!!

ونَسِيَ قولَه في الفقرة «الثالثة والخمسين ومائة»: «وأرى اعتزالَ مجالس أهل البدع، والتحذيرَ منها؛ فإنّ الشُّبَهَ في مجالسهم تبيضُ وتُفَرِّخُ، ومَن كان منهم ينسبُ نفسه للسنَّة، وهو منها ومن أهلها بعيدٌ، وعنده انحرافات - [تأمّل كلامَه!!، يقول] - كأنْ يُهَيِّجَ المسلمين على حُكّامهم، ويأزَّ المسلمين أزًّا إلى الغُلو والإسراف في تكفير الحُكّام، أو يُزَيِّن للمسلمين التكتلات السرية والبيعات المُحْدَثَة، أو ينتقص أهل العلم المخالفين له - وإنْ كانوا من الكبار- ويرميهم بالإرجاءِ والجُبْنِ والجهل، ويستخفُّ بأهل الحديث، ويستهزأُ بهم، فهذا الصِّنف ومَن جرى مجراه - [يقول] - أتقربُ إلى الله -سبحانه- باعتزال مجالسهم!! بل وأحذِّرُ منهم!!». اهـ

وليس له مجالسُ إلا معهم!!!

لقد ذهبَ هذا كلُّه!! وجاء التدليس على المسلمين بصكِّ مصطلحاتٍ لها معانٍ لغوية صحيحة، بل ومستعملَة في لسان المسلمين من قديم ككلمة «المظاهرة»، و«الحزبية»، و«التحزب».

فالرجلُ يُنكر «الحزبية» ثم يعودُ فيُفصِّل: «فلابد من أن نتحزب للحق» إلى آخر الخلط بين المعنى المعاصر والمعنى القديم، والصورةُ الذهنية منصرِفةٌ إلى المعنى المعاصر -لا إلى المعنى القديم-.

يعني لو أنتَ جئتَ، فقلتَ: قرأتُ في كُتُب السيرة موضوعًا بعنوان: «[مظاهرةُ] أمهات المؤمنين على رسول الله»، وذهبتَ تُشيعُ ذلك في المجالس، ما الذي يفهمه مَن يسمعكَ؟!

يفهمُ مَن يسمعكَ «المظاهرة» بالمعنى الذهني الراسخ في عقله -بما يعلم هو من معنى «المظاهرة» في هذا العصر-، أفكان ذلك من أمهات المؤمنين؟!!

عندما يقول قائلٌ: «وفي هذا -أصلاً- نظرٌ من الناحية الحديثية، النبيُّ -صلى الله عليه وسلم- لما أسلمَ عمر خرج بالصحابة في صفين، وسار بينهما، على رأسِ صفٍ منهما عمر، وعلى رأس الآخر الحمزة، ولهم كَدِيد».

فيأتي مَن يقول: «مظاهرة» على عهد الرسول!! .. «المظاهرات» قديمة!!

هذا دَيْدَنُه..

لما ذكرَ ما ذكرَ لأجل الاستدلال على قبول الحق من كل أحد، ذكرتُ له أنّ أدلته -هي بعينِها- أدلةُ (نُصَحِّحُ ونَهْدِمُ): «نُصَحِّحُ» ما يُمكِن تصحيحه، و«نَهْدِمُ» ما يجب هدمُه.

فاستحسانُ رشيد رضا، والشيخ ابن باز -رحمه الله- لقول الغربي الكافر في تعدد الزوجات تصحيحٌ لقول هذا الكافر، وهدمٌ لهذا الكافر -نفسِه- حيثُ يجب هدمُه، وكذلك الشيطان «صَدَقَكَ وهو كَذُوب».

قاله وأعدته عليه؛ فقال -مُنفعلاً-: «أُكلمكَ في السُّنيّ يُخطئ وتُكلمني في الشيطان؟!».

الكلامُ لم يكن في المخطئ السُّنيّ، بل في المبتدِع، لكنّ الرجلَ لا يُفرِّق بين الخطإِ الذي يقع فيه السُّنيّ، والبدعةِ التي يتعبدُ بها الرجلُ ويتقرب بها إلى الله -جلّ وعلا-.

على أنّ «أبا الفتن» -لافتتنانه بـ (المنهج الأفيح)- لا يرى في الأمّة مبتدعًا!! والمبتدعةُ هم الرافضةُ والمرجئةُ والقدريةُ والخوراجُ وغيرُهم ممن بدّعهم الأئمةُ قديمًا، وكأنه يرى الأمّة قد عُصمتْ من البدع بعد ذلك؛ فلم يُصبها بعده سوء!!

ولكي يُمرِّر ذلك يتَّبع منهجًا انتقائيًا للنصوص!! كما فعل في نقله من حاشية «براءة علماء الأمّة» حيث نقل كلامًا للشيخ ابن باز -رحمه الله- بطريقةٍ انتقائية!!

فلم يكن الشيخُ -رحمه الله- قد عُرِضَ عليه ما هو موضع النزاع في بحثنا، وقد أجاب عن ما سُئل عنه، وتركَ الناقلُ عنه -أعني: «أبا الفتن»- كلامَ الشيخ الألبانيّ -رحمه الله-، وكلامَ الشيخ ابن عثيمين، وهو في المسألة -عينِها- وهو بعد كلام الشيخ ابن باز -رحمه الله-، ويقول لكَ: أنا لا أبترُ النصوص!!!

وليعلم أنّ اجتزاءَ النصوص مِثْلُ سلخِها من سياقاتها دون سباقاتها ولحاقاتها، هذا بترٌ وهذا بترٌ؛ فأمّا الأول فمثالُه قد مرَّ في صنيع بعض أهل الأهواء بكلام شيخ الإسلام -رحمه الله- حيث جعل كلام أبي محمدٍ الجُوَيْنِيّ كلامَ شيخ الإسلام!! وهو قولُ أبي محمدٍ: «والعلماءُ أنصارُ فروع الدين، والأشعريةُ أنصارُ أصول الدين».

والغرضُ من هذا البتر أنْ يجعلَ الباترُ النصَّ المبتورَ شاهدًا لقوله ودليلاً لرأيه، وهو أيسرُ وأقربُ من النوع الثاني، وهو: (سلخُ النصوص).

وقد يقعُ السالِخُ في ذلك من غير قصدٍ، وهاكَ هذا المثالَ -عسى أن ينفعَ اللهُ به طالبَ علمٍ-:

في «الداء والدواء» للإمام ابن القيم -رحمه الله- طبعة مكتبة «العِلم»، الصفحة «الستين بعد المائتين»، قال الإمام: «فإنْ قيلَ: قد ذكرتم آفات العشق ومضارَّه ومفاسده، فهلّا ذكرتم منافعَه وفوائدها التي من جملتها...».

وأخذ الإمامُ ابن القيم يذكر ما يُوردونه من تلك المنافع والفوائد المزعومة.

عندنا شرطٌ: «فإنْ قيلَ».

أين جوابُ هذا الشرط؟

طال الفصل بين فِعل الشرط وجوابه جدًا.. فِعْلُ الشرط في آخر صفحة «ستين ومائتين»، وجوابُ الشرط في أول الصفحة «الثالثة والسبعين بعد المائتين»، حيثُ قال الإمام ابن القيم: «فالجوابُ -وبالله التوفيق-»، فهذه الباءُ داخلةٌ على جواب الشرط بعد ثلاثةَ عشَر صفحة!!

طال الفصلُ بين الشرط وجزائه جدًا.. شرعَ الإمامُ بعد ذلك في جواب الشرط وفي الإجابة عن الاستفهام المُتَقَدِّم، وما بين الصفحتين: بين الشرط وجوابِه، كلامٌ كثيرٌ، وفيه ما يمسُّ النبيّ -صلى الله عليه وآله وسلم- وهو ما لُفِّقَ من قصة زينب -رضي الله عنها-.

بعضُ الناظرين يغفلون عن مسألة الشرط والجزاء؛ فينقل ما يجده على أنّ ابن القيم -رحمه الله- قد ذكره، ومن الناظرين مَن يعترضُ على ابن القيم -رحمه الله- لغفلة الناظر -أيضًا- عن الشرط والجزاء.

والإمامُ ابن القيم -رحمه الله- إنما ذكر ما ذكر لينقضه بعد ذلك نقضًا، وبين الشرط والجزاء أحاديث، وأخبارٌ عن بعض الصالحين لا تثبت، وقد ذكرها الإمامُ على سبيل الإيراد والاستشكال؛ ليُفنِّدها ويهدمها بَعْدُ.

مَن لم يتيقظ.. مَن لم يكن عارفًا بابن القيم -رحمه الله- قد ينقل مما بين الشرط والجزاء مع عزوه لابن القيم، وابن القيم من ذلك النقل بريء.

لأنه أورد أمورًا قد أُوردتْ عليه: «فإنْ قيلَ»، وراح يُعدِّد ما قيلَ، ومنه ما لُفِّقَ في قصة زينب مع النبيّ -صلى الله عليه وآله وسلم-، وكذلك ما يمس داود، إلى غير ذلك مما يقع على عمر بن عبدالعزيز.

وهذه كلها ذكرها من أجل أن ينقضها، ولكنها مسرودةٌ هكذا بين الشرط والجزاء؛ فيقع الناظرُ بين الشرط والجزاء!! يحسب أنّ ذلك من كلام ابن القيم، ثم يخرج للناس لكي يقول: إنّ العشقَ لا شيءَ فيه!! قال ذلك ابن القيم!! ودلل عليه بقصةٍ عن رسول الله!!، وبقصةٍ عن داود -عليه السلام-!! وبقصةٍ عن عمر بن عبدالعزيز!! وبحديث كذا وكذا، مع أنّ الإمام يذكر ذلك لينقضه بعدُ.

أسلوبُ شيخ الإسلام -رحمه الله- وطريقته يحتاجان خبرةً تامةً وإحاطةً كاملةً، وإلا استدلَّ المُستدِلُّ بكلامه على ضد مقصده!!

تراثُ شيخ الإسلام -رحمه الله- في جملته مقصورٌ على الرد على الطوائف الضالة، والفِرق المبتدعة، وأهلِ الأهواء حتى إنّ بعضَ كبار تلامذته طلب منه أن يُصنِّف مُصنَّفًا في الفقه على الأبواب، فقال: هذا يستطيعه بعضُ الطلاب، وأما ما نحن فيه فشيءٌ آخرُ لذلك كتب «منهاج السنَّة النبوية» في الرد على الرافضيّ وهو في عشرة مجلداتٍ، وكتب «درء تعارض العقل والنقل» وهو في الرد على الأشاعرة بالأصالة، وهو في أحدَ عشر مجلدًا، وكتب «الاستقامة» في نقض كتاب القُشَيْرِيّ الصوفيّ الأشعريّ، وهو في مجلدين كبيرين، وكتب «بيان تلبيس الجهمية»، وهو في مجلدين كبيرين، وكذلك كتب «النبوات» وهو في نقض كلام الباقِلانيّ خاصة ورد على الاتحادية والحُلولية، إلى غير ذلك من كُتبه -رحمه الله تعالى-.

وشيخُ الإسلام عزيزٌ على كل سُنِّيّ سلفيّ، وتراثُه -على السلفيين كذلك- عزيزٌ، ولديهم غالٍ لا يقبلون -أبدًا- أنْ يتحوّل شيخُ الإسلام بتراثه إلى محامٍ عن الصوفية والأشعرية و(منهج الموازنات) و(المنهج الأفيح) و(نُصَحِّح ولا نَهْدِم)، إلى آخر تلك القواعد الفاشلة المبتدعة.

مما يتعاملُ به «أبو الفتن»: «الحَيْدَة»!! فكم من مسألةٍ حادَ عنها، وكم من سؤالٍ لم يلتفتْ إليه، مع أنّ الإجابةَ تقطعُ شرًا عظيمًا وتدفعُ خصامًا شديدًا.

لا يحتملُ الوقتُ أكثرَ من هذا -الآن-، وتبقى كلمةٌ أخيرةٌ للجاهل برتبة مُقَدَّمٍ: أبشرْ؛ فقد تمت ترقيتكَ إلى جاهلٍ برتبة لواء!!

وعليكَ، وعلى مَن خلفكَ ألا تحلقوا شواربكم؛ فالإحفاءُ لا يعني الحلقَ، وقد ذهبَ إمامُ دار الهجرة -الإمامُ مالكٌ -رحمه الله- إلى أنّ حَلْقَ الشارب مُثْلَةٌ، وأنّ مَن حلق شاربه ينبغي أنْ يُعذَّرَ!!

والتعذيرُ -كما هو معلوم- يبدأُ بتقطيب الوجه أو بالصفع على القَفا!!

ينبغي أنْ يُعَذَّرَ؛ لأنه مَثَّلَ بنفسه.

وعليكَ، وعلى مَن خلفكَ أن تكفوا عن هذه العادة القبيحة، وعليكَ أن تشتدَ في خطابكَ، وعليكَ أن تدع التَّماوُتَ والطَّرَاوَةَ التي تتكلمُ بها؛ فإنها لا تتناسبُ مع إطلاق شاربكَ -إنْ شاءَ اللهُ- أم أنّ تغسيلَ الأموات قد أثّرَ في نفسكَ وكلامِكَ؟!

فإنْ كان فلا بأسَ من أن تعرضَ نفسكَ على مُعالِجٍ حاذقٍ!! -واللهُ يشفيكَ-.

أسألُ اللهَ أن يُنجِّيَ أهلَ السنَّة من كيد المبتدعة..

أسألُ الله -رب العالمين- أنْ يَكْبِتَ المبتدعة، وأنْ يُنجِّي أهلَ السنَّة من شرهم، وأنْ يُثبِّت أهل السنَّة على منهاج النبوة على ما هداهم إليه من الحق الحقيق، وأنْ يُقيمهم مقامَ الصِّدق في الدعوة إلى ذلك، وأنْ يُثبتنا -جميعًا- حتى يقبضنا على ذلك، وأن يحشرنا في زمرة مَن جاء بذلك.

إنه -تعالى- على كل شيءٍ قديرٍ، وصلى الله وسلم على البشير النذير نبينا محمدٍ وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وفرَّغه/

أبو عبدالرحمن حمدي آل زيد المصريّ

١٢ من جمادى الأولى ١٤٣٣هـ، الموافق ٤/ ٤/ ٢٠١٢م.